كقول القائل اشتركا فى التعيين المطلق وتباينا بالوجوب الخاص ومعلوم ان مثل هذا لا مندوحة عنه سواء سمى تركيبا أو لم يسم فلا يمكن موجود يخلو عن مثل هذه المشاركة والمباينة لا واجب ولا غيره وما كان من لوازم الوجود كان نفيه عن الوجود الواجب ممتنعا .

و (أيضا (فالمشترك المطلق الكلى لا يكون كليا مشتركا الا فى الأذهان لا فى الأعيان وإذا كان كذلك فليس فى أحدهما شىء يشاركه الأخر فيه فى الخارج بل كل ما اتصف به أحدهما لم يتصف الآخر بعينه ولم يشاركه فيه بل لا يشابهه فيه أو يماثله فيه وإذا كان الاشتراك ليس إلا فى ما فى الأذهان لم يكن أحدهما مركبا فى مشترك ومميز بل يكون كل منهما موصوفا بصفة تخصه لا يشابهه الاخر فيها وبصفة يشابهه الاخر فيها وهذا لا محذور فيه .

وأيضا فيقال هذا منقوض بالوجود فان الوجود الواجب والممكن يشتركان فى مسمى الوجود ويباين أحدهما الاخر بخصوصه فيلزم تركيب الوجود الواجب مما به الاشتراك ومما به الامتياز فما كان الجواب عن هذا كان الجواب عن ذلك .

و (أيضا (فيقال هب انكم سميتم هذا تركيبا فلم قلتم ان